

القروض الفرنسية لخصخصة الخلوي والكهرباء

باريس | جورج ساسين

تحت شعار "برنامج ما بعد النزاع"، أي خفض العجز في الموازنة فضلا عن بعض الاجراءات الاجتماعية واعادة اطلاق القطاع الخاص. وهذا الامر تم احترامه ولهذا فان التحويل سيحصل في الأيام القليلة المقبلة.

ولفت الى ان الاسرة الدولية اشادت بصدقية برنامج الحكومة الاصلاحية الذي سيستمر تنفيذه مدة 3 او 4 سنوات



المبالغ تحوّل بعد التأكد

من بدء تنفيذ المشاريع

ووعدت بمنح مبلغ 7 مليارات دولار قروضا ومنحاً ومساعدات. وتوافقت الدول المانحة مع البنك الدولي على الالتزام بالقواعد نفسها التي ارساها البرنامج الموقع بين لبنان وصندوق النقد الدولي.

يذكر ان باريس قدمت في بداية 2007 مساعدات بمبلغ 125 مليون يورو بشكل قروض الى المصارف اللبنانية من اجل منح قروض الى الشركات والمؤسسات الصغيرة في لبنان اثر حرب تموز 2006 وانعكاساتها الاقتصادية سواء عبر التدمير او الحصار الاسرائيلي.



■ القرض سيسد على 15 عاما

بناء كهرباء لبنان.
وأضاف، ان المبلغ الاول 150 مليون يورو كان مشروطا باحترام الاتفاق الذي وقع بين الجانب اللبناني وصندوق النقد الدولي

أعلن مصدر فرنسي مسؤول لـ "صدى البلد" أن البروتوكول الذي وقعه كل من وزيرى الاقتصاد والمال كريستين لاغارد والوزير جهاد أزور بحضور الرئيس نيكولا ساركوزي ورئيس الوزراء فؤاد السنيورة هو قرض لتسهيل عمل الحكومة اللبنانية من أجل "خصخصة قطاع الهاتف الخلوي ودعم اعادة بناء كهرباء لبنان". وعلمت "صدى البلد" ان فائدة هذا القرض الذي يبلغ 375 مليون يورو هي نحو 5 في المئة. وأشار الى ان البروتوكول ينص على دعم الموازنة من خلال القرض الذي سيسدد خلال 15 عاما وينقسم الى ثلاثة أقسام: الأول ويبلغ 150 مليون يورو يحول خلال ايام الى الجانب اللبناني، والثاني 125 مليون يورو، والثالث 100 مليون يورو. ولفت المصدر الى ان هذه المبالغ مخصصة لمشروع الاصلاحات الاقتصادية الذي قدمته الحكومة اللبنانية الى مؤتمر باريس - 3 في 18 كانون الثاني 2007، وان تحويل هذه المبالغ يتم بعد التأكد من تنفيذ مشروع الاصلاحات الاقتصادية. والجزء الاول سيجول لان الاصلاحات قد بدأت، فيما الجزء الثاني سيصار الى تحويله ليواكب عملية خصخصة الهاتف الخلوي، والثالث سيدعم اعادة